Journal of Engineering Sciences, Assiut University, Vol. 40, No. 4, pp.1275-1282, July 2012

The APPLICATION OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT CONCEPT IN URBAN PLANNING. CASE STUDY: ISMAILIA CITY – EGYPT

Nermeen Ezz Eldeen Saber
Master Researcher – Graduate Faculty of Engineering Assiut University
Mohamed Azmy Ahmed Mosa
Professor, Department of Architecture Faculty of Engineering Assiut University
Tarek Galal Habib
Assistant Professor, Department of Architecture Faculty of Engineering Assiut University
Nady Mostafa Abdel Karim
Assistant Professor, Department of Architecture Faculty of Engineering Assiut University

(Received March 25, 2012 Accepted May 26, 2012)

Sustainable development needs to be made as a reality and not a concept. It is about ordinary people's lives and all of us need to get that message across. Sustainable development is the way to better quality of life. It is the idea of achieving sociai progress, high and stable levels of economic growth and employment environmental protection and prudent use of natural resources at the same time, one of the major challenges is how we make sustainable development a ،،real,, issue, not that academic concept.
The aim of the study is a try to deliver international scales and to face present challenges by benefit from experience of other countries and review the conclusion according to local requirement to make this experience real.

تطبيق منهج التنمية المستدامة في التخطيط العمراني
دراسة حالة (مدينة الأسماعيلية) – مصر

م. نرمين عز الدين صابر

قسم العمارة – كلية الهندسة
جامعة أسيوط
تحت إشراف
أ.د/ محمد عزمي أحمد موسي
د/ طارق جلال حبيب
د/ نادي مصطفي عبد الكريم

الملخص:

التنمية المستدامة كمفهوم في حاجة لتصبح حقيقة واقعة قابلة للتطبيق وليست مجرد فكرة نظرية، وهي في حاجة لمشاركة جميع فئات الشعب في تحقيقها، إن التنمية المستدامة هي السبيل لحياة أفضل، وهي فكرة منظمة لإنجاز التقدم علي المستوي المحلي، والوصول لمعدلات ثابتة ومرتفعة للتقدم الاقتصادي، بالإضافة إلي العمل علي الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية في نفس الوقت، وبذلك تعتبر سياسة تنموية شاملة متعددة الأبعاد.

وتهدف الدراسة إلي الوصول إلي أسس التنمية المستدامة، ومواجهة التحديات التي تواجه تطبيقها عن طريق الأستفادة من خبرات الدول المتقدمة، مع الأخذ في الاعتبار الإمكانيات المحلية لوضع هذه الخبرات موضع التنفيذ.

مقدمة:

مرت المدن علي مر التاريخ بفترات من التقدم والتدهور، ولقد حققت المدن في فترات تقدمها أعلي معدلات التنمية، وتتشابه المدن مع الكائنات الحية التي تولد وتنمو وتشيخ وتموت، فعلي مر التاريخ ولدت مدن ونمت ثم تدهورت وماتت، بينما ازدهرت مدن أخري، والتنمية بمفهومها الشامل تلمس بشكل مباشر حياة الفرد والمجتمع والتي يتم من خلالها محاولة تحقيق التوازن بين متطلبات العمران وحماية البيئة وتوجيه التكنولوجيا الحديثة في خدمة الإنسان، وتحقيق حياة معيشية متطورة صديقة للبيئة، وتعتبر التنمية المستدامة مسئولية كل من يعيش علي الأرض بهدف إعمارها ولن تحقق ذلك إلا بيد الإنسان ذاته.

تحقيق التنمية العمرانية المستدامة يتطلب معالجة تغيرات السلوكيات العامة كأولوية الخطط المستقبلية، واضطلاع كافة الجهات والمؤسسات والأفراد بهذه الدور من خلال خطط تنفيذية محددة.

وإن محدودية الموارد وسوء توظيفها، بالإضافة إلي التغيرات المتلاحقة في مجالات البيئة والعمران والاقتصاد، وبصفة خاصة في الدول النامية يحتم الأخذ بمفهوم التنمية المستدامة، والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة (طبيعياً – اجتماعياً – اقتصادياً)

مفهوم التنمية المستدامة:-

تبلور مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم بديل للمفهوم التقليدي للتنمية منذ السبعينات وذلك في ضوء المتغيرات العالمية الحديثة، وتغير التوجهات الخاصة بعملية التنمية فقد بدأت فكرة الاستدامة تشير إلي طريقة جديدة للتفكير حول معني التنمية.

وتعتبر التنمية المستدامة حلقة الوصل بين الأهداف قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل، وإن الجهود الرامية لبناء نمط حياة مستدام يتطلب التكامل في التخطيط والتنفيذ للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتعمل كمنظومة متكاملة متناغمة ضمن إدارة متكاملة تستفيد إلي المبادئ الحكم السليم، والذي علي أساسه تعتبر المدن أنظمة متكاملة يتم من خلالها صنع القرار بأسلوب تشاركي ورؤيه استراتيجية تجتمع كافة الشركاء ليتم من خلالها تحديد احتياجات وأولويات التنمية، فهي تستلزم المشاركة لا من جانب الحكومة وحدها بل من جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص أيضاً، وتتطلب إعادة النظر في أنماط الإنتاج والاستهلاك والالتزام بالنمو الاقتصادي السليم بيئياً [1].

وقد تنامي الاهتمام الدولي بقضايا البيئة والتنمية خاصة وأن العلاقة بينهما تتسم بالتكامل حيث يتعذر استمرار التنمية علي قاعدة متناقضة من الموارد الطبيعية خاصة وهي القاعدة الأساسية لهذه التنمية التي تهتم بمشاكل الحاضر وتواجه مشاكل المستقبل وتقوم فكرة التنمية المستدامة علي مبدأ أنه لا يجوز للحاضر أن يستهلك المستقبل، وتعرف بأنها " مفهوم يجمع بين التنمية البيئية والتنمية الاقتصادية" وقد برز هذا المفهوم علي يد اللجنة العالمية المعينه بشؤون البيئة والتنمية عام 1987م وتعني " تحقيق التنمية للأجيال الحالية دون الضغط علي الموارد المتوفرة من أجل الحفاظ علي حقوق الأجيال المستقبلية، ويشار إلي إمكانية تحقيق التنمية المستدامة من خلال التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي بما لا يضر برأس المال الطبيعي إلي جانب التنمية البشرية من أجل تمكين القوي البشرية من المشاركة الفعالة في عملية التنمية [2].

ومع وجود الرغبة الحقيقية لتحقيق أسلوب حياة أفضل بحيث يمكن الاستفادة من الموارد دون التأثير السلبي علي احتياجات الأجيال المستقبلية حتي يتسني لهم العيش في نفس المستوي أو مستوي أفضل.

فلم يعد كافياً أن تقاس التنمية بمعدل نمو الناتج القومي بل يجب أن تكون متفقة مع متقضيات التنمية المستدامة.

وللتنمية المستدامة عنصران هما [1]:-

أ- **التنمية:** وهي مدي إشباع كل مدينة لحاجات سكانها وتوفير بيئة آمنة لهم.

ب- **الاستدامة:** وتعني بشكل عام الاستمرار، وتشير إلي تأثير أساليب استهلاك الموارد الطبيعية لكل مدينة علي المستوي المحلي والعالمي علي نحو يحقق عدم نضوب الأصول البيئية، ولذلك فإن أي رؤيه للاستدامة تعني تحقيق احتياجات الحاضر دون التأثير السلبي علي احتياجات المستقبل.

أبعاد التنمية المستدامة:-

تتحقق التنمية المستدامة من خلال التقاء أبعادها المختلفة، واتباع إجراءات قابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية، ومرغوبة اجتماعياً في ظل إدارة بيئة سليمة للوصول إلي هدفها وتتطلب التنمية المستدامة تحسين الظروف المعيشية لجميع فئات المجتمع، والوفاء باحتياجاتهم مع الحفاظ علي جودة البيئة الطبيعية، وبذلك فهي لا تركز علي القضايا البيئية فقط بل تشمل التوازن بين الإطار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أيضاً.

وتنقسم أبعاد التنمية المستدامة إلي:-

أ- التنمية الاقتصادية المستدامة [3]:-

التواصل الاقتصادي للتنمية يعني إدارة الموارد المتاحة لتلبية احتياجات الناس دون إنقاص قدرة البيئة علي ما تقدمه لأجيال المستقبل، كما يعني الحصول علي أعلي إنتاج من الرفاهية الاقتصادية مع الحفاظ علي مخزون الممتلكات من الموارد بما فيها الممتلكات البيئية، مع إجراء تخفيضات مطردة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، بالإضافة إلي تشجيع الفرص التي تتيح للتنمية المستدامة تحديد طبيعة الصناعات التي تتلاءم مع توفير بيئة نظيفة وحياة اجتماعية أفضل، وعليه يجب التركيز علي الصناعات الصديقة للبيئة.

ب- التنمية الاجتماعيةالمستدامة:-

ويقصد بالتنمية الاجتماعية المستدامة "تنمية الموارد البشرية، وتحسين مستوي الخدمات وعدالة التوزيع وأثرها علي السياسة التنموية من أجل تمكين الأفراد من القدرة علي المشاركة في تحقيق التنمية بجميع مجالاتها"، ومن المهم تغيير ثقافة العمل الاجتماعي من مجرد تلقي الخدمة إلي الشراكة البناءة في تحقيق التنمية التي يديرها المجتمع المحلي، ولهذا يجب أن تكون التنمية المستدامة في إطار خطة طويلة قابلة للتحقيق لا تتأثر بغياب أفراد أو تخضع لأهولاء شخصية وبذلك تكون التنمية المستدامة متصلة ببعضها البعض من خلال أهداف قريبة توصلنا إلي أهداف بعيدة.

جـ- التنمية الثقافية المستدامة [4]:-

ويقصد بالتنمية الثقافية المستدامة التحسين الفكري والإبداعي للإنسان، وتعتبر عملية ثقافية لا يمكن فرضها علي المجتمع بل أنها عملية ذاتية تتولد داخل كل مجتمع بذاته، وأعلنت الأمم المتحدة عقداً عالمياً للتنمية الثقافية (1988-1997) بالإشتراك مع اليونسكو بالاعتراف بالبعد الثقافي للتنمية المستدامة، وإن كانت الثقافة تشكل عنصراً أساسياً من عناصر البعد الاجتماعي أيضاً ولكن التركيز علي توضيح علاقات التكامل بين الثقافة وفكر الاستدامة في مواجهة فكر عولمة السوق يشكل مبرراً لتقوية ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة وذلك لتحقيق التوازن بين القيم التاريخية وبين ما أنتجه الفكر العالمي في سياق الاستدامة المعاصرة بدون إحداث خلل في الهوية الثقافية، وتعد الثقافة كنسق اجتماعي قوامه القيم والمعتقدات والأنماط المعيشية هي التي تميز أفراد مجتمع عن الآخر.

د- التنمية المؤسسية والإدارية المستدامة:-

وتعرف بأنها "التنمية التي تضمن أن جميع المشروعات التنموية التي تنجز تستطيع الاستمرار في العمل محققه أهداف التنمية المستدامة مما يتطلب مرونة فعالة من المؤسسات السياسية تتماشي مع متطلبات مراحل التنمية بحيث توفر الاستقرار المنشود الذي يساعد علي تحقيق أهداف التنمية، كما أنه من الضروري العمل علي تطوير معايير ومؤشرات قياس التنمية المستدامة ليتم متابعة وتحليل الأداء بطريقة علمية.

هـ- التنمية العمرانية واستدامة الموارد البيئية:-

"وهي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون إحداث خلل في قدرة أجيال المستقبل علي مواجهة احتياجاتهم كمفهوم يتضمن اعتبارات معيشية في اتجاه عمراني" كما أن التنمية العمرانية المستدامة تأخذ في الاعتبار كل الأبعاد التنموية المختلفة. ولنجاح عملية التنمية المستدامة لابد من ارتباط هذه المكونات نظراً للارتباط الوثيق بين البيئة والاقتصاد والأمن الاجتماعي، وتهتم الاستدامة البيئية برفع مستوي المعيشة، وإجراء التحسينات الاقتصادية بما يتناسب مع الحفاظ علي المكونات الأساسية الطبيعية، فهي جزء من السياسة التنموية الشاملة حيث

تتكامل مع مكوناتها الأخري وتهتم بمجالات التحضر، وتوفير الخدمات والإسكان، واستخدام الأرض، وبصفة عامة فإن الجوانب العمرانية للتنمية ذات أهمية كبيرة في نجاح استراتيجيات التنمية، إذ تمثل الإطار الذي تقوم وتتم من خلاله، ويتم ذلك من خلال طرح حلول عمرانية متوائمة مع البيئة ومشاركة ممثلي أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات العمرانية الأمثل للموارد الطبيعية وصياغة مبادئ بيئية تسهم في التحديد المناسب لستخدامات الأراضي.

وتعتبر التنمية العمرانية المستدامة تغييراً للأسلوب الذي يتم من خلاله فهم التنمية وتطويرها، وبالتالي تغييراً للأسلوب الذي يتم من خلاله فهم المدن وتخطيطها وإدارتها، وبذلك تعد أول خطوة علي الطريق لتحقيق الاستدامة[5]، كما أن إدخال البعد البيئي في قطاع العمران يسهم في :-

- خفض استهلاك الطاقة من إجمالي الاستهلاك في المباني التقليدية.
- زيادة إنتاجية العاملين نتيجة لاستعمال ضوء النهار الطبيعي مع التقليل من تعرضهم للإجهاد[6].

كما يؤدي رأس المال البيئي عدة وظائف هي :-

- وظائف الموارد:- والتي تتضمن تحويل الموارد الطبيعية إلي سلع وخدمات لصالح البشرية.
- وظائف خدمية:- تقوم بتوفير متطلبات الحياة التي تحسن نوعية الحياة مثل المناطق الطبيعية للترفيه.
- وظائف مرتبطة بالتخلص من النفايات:- تقوم بالتخلص من المواد غير المرغوب فيها من جراء عملية الإنتاج والاستهلاك.

ويوضح الجدول رقم (1) العلاقة بين مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها.

جدول رقم (1) : أبعاد التنمية المستدامة

الأبعاد	مفهوم التنمية المستدامة
الاقتصادي	يعتبر مدخلاً وهو حالة اقتصادية لتلبية الاحتياجات دون إنقاص قدرة البيئة لخدمة الأجيال المستقبلية. تغيير تنموي لرؤية تقدم المجتمع اقتصادياً من خلال الموارد الطبيعية وتوازن التنمية بين الريف والحضر. ركزت الاتجاهات الأكثر حداثة علي أهمية العدالة في توزيع عائدات التنمية.
الاجتماعي	المساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع المختلفة لتحسين الأحوال العمرانية والمعيشية للمجتمعات الحالية.
السياسي	ضمان استمرارية العمل في المشروعات التنموية محققه أهداف التنمية المستدامة.
العمراني البئي	حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية.

أهداف التنمية المستدامة:-

تهدف برامج التنمية المستدامة إلي تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المستدامة من جهة والقدرة الاستيعابية لعناصر البيئة المختلفة من جهة أخري، وهذا يتطلب تحقيق متزامن لأهداف اجتماعية واقتصادية وبيئية.

وترتكز التنمية المستدامة علي تحقيق الأهداف التالية:-

- **<u>نمو اقتصادي متوازن:-</u>**

ويتمثل في رفع معدلات الأداء الاقتصادي وهذا يتضمن استخدام التكنولوجيا النظيفة ذات إنتاجية أفضل، وتأثير أقل سلبية علي البيئة للوصول لأعلي مستويات التنمية مع تحقيق أقل نسبه من التلوث مع الاعتماد علي إعادة تدوير الموارد حتي يمكن تحجيم نسبة التلوث.

- **<u>تحقيق التقدم الاجتماعي:-</u>**

أي قيام تنمية مستدامة تشمل فئات المجتمع المختلفة لنحقيق مستوي معقول من الرخاء، وتحسين مستوي الخدمات المطلوبة، مع تنمية الجوانب الثقافية بالإضافة إلي تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة بين كافة الطبقات في عملية اتخاذ القرار.

ودعم المشاريع الصغيرة والتي تساعد في خلق وظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع الغير رسمي، وتوفير الخدمات الكافية لهم.

- **حماية البيئة العمرانية:-**

وتعني تأمين الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين الرسمي والغير رسمي، والامتناع عن تدمير أنظمة البيئة التي تقوم بتجديد هذا العالم وتحقيق التجانس بين البيئة الطبيعية والبيئة الحضرية مما يعني تطوير البيئة الحضرية مع الحفاظ علي الريف، مع وجود منهج لاختيار المشروعات والخطط المتعلقة بالمصادر الطبيعية، وتقويمها من منطلق التنمية المستدامة، ويقصد بها تقييم الأثر البيئي.

5- مبادئ التنمية المستدامة [9]،[10]،[11]،[12]،[13]:-

ينبغي علي الحكومات والمنظمات العالمية تبني مبادئ التنمية المستدامة لضمان المسئولية الاجتماعية للتنمية الاقتصادية مع مراعاة حماية الموارد البيئية للأجيال الحالية والمستقبلية، ويتم تطوير هذه المبادئ من خلال أوسع مشاركة ممكنة وعلي القائمين علي وضع مبادئ التنمية المستدامة تحديد ذوي الشأن والمعنيين في المدينة، وكيفية إدخالهم في العملية التنموية للوصول إلي ثقافة استثمارية مبنية علي المشاركة.

وتتمثل مبادئ التنمية المستدامة في:-

- تدعيم القاعدة الاقتصادية عن طريق دراسة الأنشطة الحالية وتقييمها من حيث الكفاءة الاقتصادية والملائمة البيئية، وتصنيفها إلي أنشطة متوافقة وغير متوافقة بيئياً.
- الأخذ بمبادئ الإنتاج الأنظف لحماية البيئة، والتي تهدف إلي خفض استهلاك الموارد البيئية إلي حد ملموس، وتجنب استخدام مواد خطرة، ويعد من الوسائل الهامة لإدارة مشكلة التلوث في ظل ارتفاع تكاليف الإدارة البيئية، وتصاعد الاهتمام العالمي بالبيئة.
- تخفيض مستويات الفقر الحضري وتوفير الخدمات الأساسية بكفاءة ومتابعة صيانتها.
- التفكير في بدائل استثمارية جديدة لا تشوه نسيج المدينة القائمة، وتوفير بيئة معيشية تتوافق مع الظروف الطبيعية المحيطة، وهذا مقترن بتطوير الإمكانيات والموارد الذاتية المتوفرة في المكان.
- توفير الفرص لكل فرد في المجتمع لتحقيق إمكاناته بفضل توفير بيئة جيدة، ومستوي جيد للخدمات التي تلبي احتياجات الإنسان الأساسية.
- تقوية الإحساس بالانتماء لدي الأهالي لزيادة فرص استعمال مكونات المدينة القائمة وتوجيه السلوكيات العامة إلي أنماط الحياة المتوافقة مع البيئة.
- بناء قاعدة معلوماتية موثقة بالمعطيات القائمة، والموجودة داخل المجتمع، وتقوية قدرة جميع المواطنين علي الحصول علي هذه المعلومات بصورة كاملة.
- المشاركة الشعبية حيث تساهم في تخفيض أعباء الدولة من تكاليف وجهد، وتعتبر مسئولية مشتركة بين أطراف العملية التنموية، حيث تتطلب إقامة شراكات بين القطاع العام والخاص.
- صياغة خطة عمل بيئية تتضمن رصد مصادر التلوث البيئي سواء في الكتلة البنائية أو خارجها، ومحاولة إزالة المهن والصناعات المسيئة للبيئة.
- دراسة استغلال الموارد الطبيعية في عملية التنمية المستدامة بمعني استغلال كافة الموارد الطبيعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والارتقاء بمستوي البيئة العمرانية والاجتماعية والاقتصادية علي جميع المستويات التخطيطية.
- احتفاظ المدن القائمة بخصائصها الطبيعية المتمثلة في كثافة المباني داخل النسيج الحضري المتضام، والإرتقاء علي تلاحم كتلتها وتوزيع الخدمات بها حتي لا تفقد فعالية سكانها.
- تخطيط وتنمية مواقع جديدة لاستيعاب الزيادة السكانية، وحل مشكلة التدهور البيئي، وبناء مباني متوافقة مع البيئة باستخدام مواد البناء الطبيعية المتاحة بالبيئة والحفاظ علي الخصائص الطبيعية.
- دراسة التأثيرات البيئية علي المقترحات التصميمية والمشاريع وما يترتب عليها من عواقب حسنة أو سيئة، ووضع ضوابط تضمن التقليل من مؤثراتها السلبية علي المدي القريب والبعيد.

ب- تجربة مدينة الاسماعيلية [1]،[2] :-

تعتبر مدينة الاسماعيلية متوسطة الحجم، يبلغ عدد سكانها 270 ألف نسمة، وتقع علي بعد 140كم شمال مدينة القاهرة علي ساحل قناة السويس، تتميز الاسماعيليلة بأن أرضها مستوية محاطة بالكثبان الرملية، ومن الناحية العمرانية فالمدينة تتمتع بمستوي جيد من الخدمات العمرانية والبنية الأساسية، وتبلغ المساحة الزراعية بها 18% من استعمالات الأراضي، أما من الناحية الاقتصادية فقد انتعشت الاسماعيلية كمدينة بعد إنشاء قناة السويس ومع تطوير القناة واستطلاع الأراضي تحولت الأراضي التي كانت صحراوية إلي إقليم زراعي مزدهر ومازالت الزراعة هي الدعامة الأساسية للاقتصاد، حيث تستوعب أكثر من 30% من قوة العمالة، يليها قطاع الخدمات (29% من الموظفين)، وعلي الرغم من امتداد المنشآت الصناعية والبنية الأساسية، فلايعمل إلا 7% فقط من قوة العمل في قطاع الصناعة.

- **تحديات البيئة العمرانية:-**

تواجه مدينة الاسماعيلية بعض القضايا الحرجة للبيئة العمرانية وتشمل:-

- **قضية نقص الخدمات العمرانية:-** وتشمل شبكة الصرف الصحي غير المتناسبة مع شبكة الإمداد بالمياه مما يؤدي إلي مخاطر صحية متزايدة، بالإضافة إلي التغطية غير الملائمة لإدارة المخلفات الصلبة، مما يدفع الأهالي إلي التخلص من المخلفات بإلقائها في الأماكن المفتوحة مما يتسبب في تلوث الهواء.
- الضغط المتزايد علي الموارد المائية نظراً لتسارع التنمية الزراعية، والتخلص من الفضلات المليئة بالكيماويات من خلال الزراعة قد أثر علي المجاري المائية.
- قضية تقييم الأثر البيئي للمنشأت الصناعية وأثرها علي البيئة العمرانية، حيث أن 59% منها تم تصنيفه علي انه خطر، ونتيجة لذلك يتم إلقاء المخلفات السائلة بدون معالجة في أراضي المدينة وبالتالي تتسرب إلي المياه الجوفية وتلوث الهواء والتربة في المنطقة الصناعية.
- نقص المرونة الكافية للتفاعل مع القضايا السريعة التغير، وتأخذ الحكومة المركزية وقت اكثر من اللازم في الحصول علي الموافقات مع الوزارات وهيئات القطاع العام.
- عدم وجود شبكة للمعلومات يمكن من خلالها تيسير تبادل الخبرات وخفض التكاليف.

- **المنظومة المتبعة لإدارة البيئة العمرانية بمدينة الإسماعيلية:-**

شملت منظومة إدارة البيئة العمرانية بالمدينة بعض الأنشطة وهي:-

- إعداد منظور بيئي للمدينة وأوراق عمل حول القضايا الرئيسية والمشكلات البيئية الموجودة وتحديد الألويات وفقاً لاختياجات المواطنين.
- تم تنظيم مجموعات عمل لتنفيذ مخططات العمل الفوري، وقامت اللجنة القيادية العليا برئاسة السيد المحافظ بمراجعة هذه الخطط والمشروعات قبل عرضها علي اللجان الأخري، استندت عملية تنفيذ مخططات العمل الفوري علي اتباع مسارين هما:-

أولاً:- تنفيذ مخططات قصيرة المدي تتميز بانخفاض تكلفتها واستخدام مواد محلية، وتشمل هذه المخططات أعمال التشجير، وإعادة إحلال محطة الاتوبيسات الرئيسية بالمدينة بعيداً عن مركز المدينة المزدحم، وإمداد بعض المناطق بالصرف الصحي.

ثانياً:- اقتراح قائمة طويلة من المشروعات ذات رأس المال الاستثماري، ثم تصنيفها وترتيبها في صورة أولويات باستخدام معايير بيئية واقتصادية واجتماعية، وتم إعداد دراسات جدوي اقتصادية، وتحديد رأس المال المطلوب لتلك المشروعات.

- قام مشروع تنمية مدينة الاسماعيلية بإحداث إصلاح مؤسسي وبناء القدرات وإعداد مقترحات المشروعات القابلة للتمويل والتأثير البياني العملي علي المستوي القومي.

ويبين الجدول التالي رقم (2) بلوره لتجربة مدينة الاسماعيلية في تبني عملية التنمية العمرانية المستدامة:-

اسم المدينة	الجهات الداعمة	تحديات البيئة العمرانية	المنظومة المتبعة لإدارة البيئة العمرانية
تجربة مدينة الإسماعيلية	فريق من موظفي الحكومة والقطاع الخاص. خبراء دوليين المشاركة الشعبية الإعلام	نقص الخدامت العمرانية. الضغط المتزايد علي الموارد المائية والتخلص من الفضلات الكيماوية من خلال الزراعة. تصنيف معظم المنشآت الصناعية علي أنها خطر ولذلك يتم إلقاء المخلفات السائلة بدون معالجة في أراضي المدينة. عدم وجود شبكة معلومات يمكن خلالها تبادل الخبرات	إعداد متطور بيئي للمدينة وأوراق عمل حول المشكلات البيئية وتحديد الألويات وفقا لاحتيات المواطنين. تنظيم مجموعات عمل لتنفيذ مخططات العمل الفوري وذلك باتباع مسارين:- تنفيذ مخططات قصيرة المدي تتميز بانخفاض تكلفتها واستخدام مواد محلية. اقتراح قائمة طويلة من المشروعات الاستثمارية ثم تصنيفها وترتيبها في صورة أولويات باستخدام معايير بيئية واقتصادية واجتماعية وإعداد دراسات جدوي اقتصادية لتلك المشروعات.

الخلاصة:-

- التنمية المستدامة هي السبيل لتعزيز قدرة البلاد علي التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية الحاضرة، ووضع مصر في مكانة متميزة بيئياً بين العالم.
- باستخدام منهج التنمية المستدامة يمكننا الحفاظ علي البيئة من التدهور عن طريق التوافق بين مستلزمات حماية البيئة ومستلزمات التطوير.
- المشاركة الشعبية عامل أساسي في نجاح عملية التنمية المستدامة.
- توظيف التقنيات الحديثة في مواكبة التطورات العالمية يجب أن يتحدد بمعايير بيئية ووفقاً لإمكانيات الدولة دون استنزاف للموارد الطبيعية.
- مراعاة ثقافة المجتمع وشخصيته المحلية يمثل دوراً هاماً في تحديد مدي مشاركة الإنسان في عملية التنمية المستدامة.

التوصيات:

- من الضرورى تناول عملية التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة ، ودراسة تداخل هذه الأبعاد مع بعضها وتأثير كل بعد على الآخر دون فصل، حيث أنها عملية متكاملة للوصول لحياة متوافقة .
- ضرورة دمج الإعتبارات البيئية في السياسات التخطيطية وتوافقها مع السياسات الإقتصادية والإجتماعية للوصول إلى تحقيق التنمية العمرانية المستدامة.
- أهمية إحداث التوازن بين أهداف التنمية المستدامة من جهة والقدرة الاستيعابية لعناصر البيئة المختلفة من جهة اخرى ، وتحقيق التوافق بين مختلف هذه الأهداف.

- ضرورة وضع خطة عمل شاملة تحدد الاستراتيجيات التي يلزم الأخذ بها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمثل في مجملها المنهج المتكامل للتنمية المستدامة.
- يجب اتباع سياسة تقييم الأثر البيئي لمختلف المشروعات التنموية وذلك للحفاظ على البيئة من أي آثار سلبية.
- التركيز على مشاركة مختلف فئات المجتمع في عملية التنمية المستدامة لتقوية الإحساس بالإنتماء لدى المواطنين ومعرفة الإحتياجات الشعبية وتوافقها مع أهداف التنمية.
- ضرورة تشجيع الاستثمارات التي تهتم بالمبانى ذات القيمة المعمارية التاريخية لإعادة تأهيلها حسب الإمكانيات المتاحة، ومحاولة إدماجها في النسيج الحضري القائم لبقية المدينة.
- من الضروري أن تتبع الدول منهج التنمية المستدامة لمواجهة التحديات المختلفة التي تواجهها، ودراسة استثمار الموارد الطبيعية المتاحة، وتقوية القدرة المؤسسية لتحقيق التوافق بين القدرة على زيادة معدلات الإنتاج والإحتياجات الموجودة.

المراجع:-

1- د. عصام الحناوي: "الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة" ، المجلد الثاني البعد البيئي، الدار العربية للعلوم بالاتفاق مع اليونسكو والاكاديمية العربية للعلوم، بيروت 6-2.

2- د. نعمات محمد نظمي وآخرون، "التنمية المتواصلة وإعادة تأهيل المنطقة التراثية لمركز مدينة القاهرة – مصر" ، المؤتمر الدولي "المدن التراثية"، مصر – الأقصر 29 نوفمبر إلي 2 ديسمبر 2006.

3- شريف كمال دسوقي: "انعكاس الثورة الرقمية علي العمارة والعمران في إطار التنمية المستدامة في مصر"، المؤتمر المعماري الدولي السادس، قسم العمارة – كلية الهندسة جامعة أسيوط 15-17 مارس 2005.

4- د. منال عباس البطران وآخرون، "دور الدولة في التنمية العمرانية للقرية المصرية"، كلية الهندسة بشبين الكوم، مركز تنمية الريف، 23-25 أكتوبر 2007، المؤتمر السادس لتنمية الريف المصري.

5- د. دعاء محمود محمد الشريف: "الإدارة المستدامة للبيئة العمرانية في الدول النامية"، رسالة دكتوراة، القاهرة، 2003.

6- http:www.geea.gov-sy

7- عبد المنعم أحمد شكري: "التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق"، رسالة دكتوراة جامعة القاهرة.

8- هانئة محمد حمدي: "فاعلية التخطيط العمراني في حماية البيئة"، المؤتمر القومي الرابع للدراسات والبحوث البيئية (نحو بيئة أفضل)، جامعة عين شمس، 15-17 نوفمبر 1994.

9- أحمد عويضة وجمال محمود حامد: "تحالف المدن واستراتيجية تنمية المدينة 7 أبريل 2003.

10- عصام رشدي محمد البكري: "مؤثرات التنمية المستدامة في الدول الأوروبية"، لكلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2006.

11- تقرير الحوار حول مستقبل الاستدامة في العالم العربي، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا/الشرق الأوسط بالتعاون مع مكتبة الاسكندرية وبدعم من مؤسسة فورد اعلمية، 4 حزيراة 2008.

12- هشام محمود عارف ومهجة إمام امبابي: "التحولات العمرانية للاتجاه صوب الاستدامة" (تنمية القرية المصرية) المؤتمر العلمي الأول-العمارة والعمران في إطار التنمية المستدامة، جامعة القاهرة-كلية الهندسة، 24-26 فبراير 2004.

13- سامي أمين عامر وفيصل عبد المقصود: "آفاق التنمية المستدامة كركنرة في صياغة استراتيجيات التنمية العمرانية علي المستوي الاقليمي"، المؤتمر العربي الاقليمي مجلد1 – التوازن البيئ والتنمية الحضرية المستدامة، القاهرة.